IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس عشر – العدد الثاني – البحث الأول (ص:1 - 22)
15 – شباط – 2023م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[إسهامات المملكة في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي وأثرها في تنمية علاقاتها الدولية]

(المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أنموذجاً)

إعداد الباحثة:

[وفاء بنت منصور بن حمدان الصبحي]

الملخص:

جاء هذا البحث لبيان إسهامات المملكة العربية السعودية في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وبيان أثر تلك الإسهامات في علاقاتها الدولية، وذلك من خلال عرض نموذج لإسهاماتها في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقد اعتمدت فيه على **المنهج الاستقرائي الوصفي.**

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: اشتملت على مشكلة البحث، وأهداف البحث، وأهمية البحث، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وهيكل البحث.

المبحث الأول: اشتمل على بيان مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام، وفي القانون الدولي.

المبحث الثاني: تناولت فيه إسهامات المملكة العربية السعودية في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

المبحث الثالث: تناولت فيه إسهامات المملكة العربية السعودية في المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأثر ذلك في علاقاتها الدولية.

الخاتمة: اشتملت على عدة نتائج ظهرت لي خلال بحثي، من أهمها الآتي:

1. القاعدة الأولى لدى المملكة العربية السعودية في الحكم على هذه الاتفاقيات والمعاهدات هي قبول ما فيها إن كان فيه تحقيق مصلحة، أو دفع مفسدة، وأما إن كانت هذه الحقوق فيها ما يخالف نصوص الشريعة ويتعارض مع تحقيق مقاصدها، فإنه يجب التحفظ عليها.
2. مساهمات المملكة العربية السعودية في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كان له الأثر في علاقاتها الدولية، ومن ذلك: وقوف كثير من القوى السياسية في العالم، إلى التصويت لدعم القضايا الإسلامية، إضافة إلى تعزيز مكانتها كدولة مستقرة ومسالمة، وبيان دورها الريادي والمحوري في العالم، وساهم في تجسيد ثوابت المملكة وقيمها الإسلامي.

IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس عشر – العدد الثاني – البحث الأول (ص:1 - 22)
15 – شباط – 2023م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[Saudi Arabia's contributions to supporting human rights at the international level and its impact on the development of its international relations]

(International human rights treaties model)

[By/ Wafa Bint Mansour Bin Hamdan Al Subhi]

Abstract:

The objective of this research is to demonstrate Saudi Arabia's contributions to supporting human rights at the international level and to demonstrate the impact of these contributions on its international relations by introducing a model of its contributions to international human rights treaties.

It based on **a descriptive inductive approach**.

This research included an introduction, three chapters and a conclusion.

Introduction: Included research problem, research objectives, importance of research, reasons for choice, research methodology, literature review, and body of research.

First chapter: Included the concept of human rights in Islam and in international law.

Second chapter: Addressing Saudi Arabia's contributions to supporting human rights at the international level.

Third chapter: addressed Saudi Arabia's contributions to human rights treaties and their impact on international relations.

The conclusion: included several findings that appeared to me during my research, the most important of which are the following:

1. The first rule of the Kingdom of Saudi Arabia in the judgement of these conventions and treaties is acceptance of whether an interest, or to ward off corruption. If such rights are contrary to the provisions of the sharia and contrary to the fulfilment of their purposes, they must be reserved.
2. Saudi Arabia's contributions to international human rights treaties have had an impact on its international relations, including: the standing of many of the world's political forces to vote in support of Islamic causes; the strengthening of its position as a stable and peaceful State; the demonstration of its pioneering and pivotal role in the world; and its contribution to the Kingdom's persistence and Islamic values.

المقدمة

الحمد لله على نعمة الإيمان والإسلام، الحمد لله الذي أتم لنا الشرع، واختار لنا الإسلام ديناً، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين. وبعد.

تعد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان من القضايا الأساسية في عالمنا المعاصر، إذ أصبح مبدأ عالمياً، يتفق على المطالبة به جميع الناس على اختلاف أديانهم وثقافاتهم واجناسهم، وأقيمت لأجله المؤتمرات والمعاهدات الدولية، وصار كل نظام يجتهد في إبراز ما لديه من جوانب إيجابية في حفظ حقوق الإنسان، وأصبح التفريط في

حقوق الإنسان أو الاعتداء عليها أمراً منكراً، وجريمة عند الجميع، بل تجاوز ذلك فأصبح الأمر ثقافة سائدة يتلقاها الصغير والكبير بفعل انتشار التعليم ووسائل الاعلام واهتمام جميع دول العالم، وعند النظر إلى هذه الحقوق، نجد أنها لا تخرج عن الأسس والمبادئ والحقوق ذاتها التي أرستها الشريعة الإسلامية، وإن كانت الشريعة الإسلامية أسبق وأعم وأشمل من أي قوانين وتنظيمات وضعية؛ وذلك لأنها وحي رب العالمين، الذي يعلم مصالح العباد في دنياهم، وآخرتهم، قال تعالى: ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ [الملك:14].

ولما كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الإسلامية التي التزمت بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ منذ تأسيسها على يد الملك عبد العزيز-رحمه الله- ، أصبح نظامها قائماً على دين الإسلام عقيدة وشريعة، وعلى المنهج الصحيح في فهم أحكامها، لذا كانت المملكة العربية السعودية في عصرنا الحاضر نموذجاً متميزاً في شتى المجالات خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ ويرجع ذلك إلى أن حقوق الإنسان التي وردت في نظامها السياسي للحكم، تشمل الحقوق التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية وتزيد عليها، لأنها تستند في مصدرها إلى كتاب الله تعالى الذي لا ريب فيه، ومن سنة نبيه ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى.

ويظهر ذلك جلياً في جهود المملكة وعملها المتواصل من خلال إصدار الأنظمة والتشريعات الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، "كما أن انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان للمرة الرابعة يؤكد أهمية دورها الريادي والمحوري في المنطقة وفي العالم، ودورها في خدمة قضايا أمتها العربية والإسلامية، وقضايا حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي، وتجسيد ثوابت المملكة وقيمها الإسلامية" [1]

لذلك أحببت أن أتناول في بحثي " إسهامات المملكة العربية السعودية في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي وأثرها في تنمية علاقاتها الدولية (المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أنموذجاً)" وأبين من خلاله جانب من تلك الجوانب التي لا تحصى فيما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود ومساهمات في دعم قضايا حقوق الإنسان.

❖ مشكلة البحث.

تكمن مشكلة البحث في كثرة الاتهامات والحملات الشرسة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية، في عدم دعمها لقضايا حقوق الإنسان، وتبرز في الأسئلة الآتية:

1. ما دور المملكة العربية السعودية في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي؟
2. ما دور المملكة العربية السعودية في دعم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؟

❖ أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في عدة نقاط أبرزها:

1. التعرف على مبادئ حقوق الإنسان في النظام السياسي للملكة العربية السعودية.
2. إظهار كمال دستور المملكة العربية السعودية المستمد من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ في مراعاته لحقوق الإنسان.

([1]) المملكة العربية السعودي، هيئة حقوق الإنسان تم الاسترجاع من https://hrc.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news107.aspx

3. التعرف على أبرز جهود الملك العربية السعودية في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي.
4. الوقوف على أثر إسهامات المملكة في المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان في علاقاتها السياسية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

وقد اخترت هذا الموضوع لأسباب عديدة منها:

1. إبعاد الشبه والاتهامات التي تطال المملكة العربية السعودية فيما يمثل دعمها لحقوق الإنسان.
2. إبراز بعض النقاط التي تميزت بها المملكة العربية السعودية في دعمها لحقوق الإنسان.
3. إظهار ما تميزت به المملكة العربية السعودية في نبذ العنصرية في مجال حقوق الأنسان.
4. كونه متطلب من متطلبات مقرر "العلاقات الدولية في الإسلام".

❖ **الدراسات السابقة:**

إسهامات المملكة العربية السعودية في حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وأثرها في علاقاتها الخارجية، من الموضوعات بالغة الأهمية، إلا أني لم أقف على بحث تناول دراساتها.

❖ **منهج البحث:**

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي، مع الالتزام بمنهجيات البحث العلمي العامة:

1. الحرص على تدعيم البحث بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة ما أمكن.
2. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها بذكر اسم السورة، ورقم الآية بعدها مباشرةً، مع الاعتماد في كتابتها على الرسم العثماني.
3. تخريج الأحاديث النبوية تخريجًا علميًّا موجزًا؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، يُكْتَفى بعزوه إليهما، وإن لم يكن فيهما، فيخرّج من كتب السنة الأربعة، ويُكْتَفَى بها، وإن لم يوجَد في الكتب السابقة يُخرَّج من باقي كتب السنة المشهورة، مع بيان درجة الحديث، والحكم عليه ما أمكن.
4. التعريف بالأعلام عند أول ذكر لهم، تعريفًا موجزًا، باستثناء مَن استفاضت شهرتهم.
5. التعريف بالمصطلحات، والألفاظ الغريبة التي تحتاج لبيان، وذلك بالرجوع إلى المصادر المعتمدة ما أمكن.
6. وضع فهرس للمصادر والمراجع في آخر البحث.

❖ **خطة البحث:**

اقتضت طبيعة هذا البحث أن أجعله في مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

المقدمة وفيها: مشكلة الموضوع، وأهمته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: في بيان مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام، وفي القانون الدولي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام.

المطلب الثاني: مفهوم حقوق الإنسان في القانون الدولي.

المبحث الثاني: إسهامات المملكة العربية السعودية في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وفيه ثلاث مطالب

المطلب الأول: مبادرات الصندوق السعودي للتنمية.

المطلب الثاني: مبادرات مركز الملك سلمان للإغاثة.

المطلب الثالث: مبادرات المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: إسهامات المملكة العربية السعودية في المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الإعلان العالمي لمعاهدات حقوق الإنسان ومسبباته، وأهم المنظمات الداعمة.

المطلب الثالث: موقف المملكة العربية السعودية من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

المطلب الرابع: إسهامات المملكة العربية السعودية في المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.

المطلب الخامس: أثر إسهامات المملكة العربية السعودية في دعم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في علاقاتها الدولية.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: في بيان تعريف حقوق الإنسان في الإسلام، وفي القانون الدولي.

لما كان موضوع البحث متعلق بإسهامات المملكة العربية السعودية في معاهدات حقوق الإنسان كان لزاماً أن نعرف أولاً معنى حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية؛ وذلك لإن الشريعة الإسلامية هي المنهج والدستور الأساسي في الحكم السعودي، فكل مبادرتها وإسهاماتها من منطلق إنساني ديني، ومن ثم سأتطرق لذكر تعريف حقوق الإنسان في القانون الدولي، وبناء على ذلك فقد جاء هذا البحث في مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم حقوق الإنسان في الإسلام.

أولاً: تعريف حقوق الإنسان باعتبارها مركباً من لفظين.

اللفظ الأول: الحقوق.

معنى الحقوق لغة: الحقوق مفردها حق، والحق في اللغة يأتي بمعانٍ عدة منها:

- نقيض الباطل، ومن قولهم لبيك حقاً حقاً، أي: غير باطل [2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ [البقرة:42] فهما نقيضانِ في كلام العرب [3].
- الثبوت والوجوب، "وحق الشيء: أوجبه وأثبته، وصار عنده حقا لا يشك فيه"[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ [الأحقاف:18] أي الذين وجب عليهم عذاب الله [5].

(2) ينظر: لسان العرب، ابن منظور (10\49)؛ مقاييس اللغة، ابن فارس (2\15).
(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (1\340).
(4) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (25\169).
(5) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (16\198).

- اليقين، كقولهم، وحق الأمر يحُقه حقًا وأحقه: كان منه على يقين؛ تقول: حققت الأمر وأحققته إذا كنت على يقين منه [6].
- ثمن الشيء وسعره وما يستحقه الشخص من أجور وغيرها، وهو مصدر يطلق على الوجود في الأعيان مطلقا وعلى مطابقة الحكم على الوجود الدائم [7].
- الحظ والنصيب [8]، كقوله ﷺ **(إن الله أعطى كل ذي حقاً حقه)**[9].

معنى الحق اصطلاحاً: هو "الحكم المطابق للواقع، يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب، باعتبار اشتمالها على ذلك، ويقابله الباطل" [10].

معنى الحق في اصطلاح الفقهاء: لم يهتم فقهاء المسلمين قديماً بتعريف الحق في الاصطلاح [11]، على الرغم من كثرة استخدامهم لها في مصنفاتهم؛ وذلك لاعتمادهم على المعنى اللغوي للحق بمختلف إطلاقاته، وكان تعريفهم للحق دائماً يدور حول الحق الثابت شرعاً لله تعالى، أو للإنسان على الغير.

- قال ابن القيم: "والحقوق نوعان: حق الله، وحق الآدمي؛ فحق الله لا مدخل للصلح فيه كالحدود والزكوات والكفارات ونحوها...وأما حقوق الآدميين فهي التي تقبل الصلح والإسقاط والمعاوضة عليها"[12].

وعرف الفقهاء المعاصرون الحق بتعريفات عده من أهمها:

- أن الحق: "هو اختصاص يقر به الشرع سلطة على شيء أو اقتضاء أداء من آخر تحقيقا لمصلحة معينة"[13].
- وقيل الحق: "اختصاص يقر به الشرع سلطة أو تكليفا"[14].

اللفظ الثاني: الإنسان:

معنى الإنسان لغة: أصل كلمة إنسان في اللغة: أنس: "الهمزة والنون والسين أصل واحد، وهو ظهور الشيء، وكل شيء خالف طريقة التوحش. قالوا: الإنس خلاف الجن، وسموا لظهورهم. يقال: آنست الشيء: إذا رأيته"[15]،

([6]) ينظر: لسان العرب، ابن منظور (10\49)؛ المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (2\472).
([7]) ينظر: الكليات، الكفوي (391).
([8]) ينظر: الزبيدي، تاج العروس (25\181).
([9]) أخرجه الترمذي، في سننه (ح2121) أبواب الوصايا، باب ما جاء في لا وصية لوارث (4\434). قال الألباني: حديث صحيح. صحيح الجامع الصغير وزياداته (1\368).
([10]) التعريفات، الجرجاني (89)؛ أنيس الفقهاء، القونوي (78).
([11]) ينظر: الحق والذمة وتأثير الموت فيهما، الخفيف (29)؛ الفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي (4\139).
([12]) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم (1\85).
([13]) الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، الدريني (135).
([14]) المدخل إلى نظرية الالتزام في الفقه الإسلامي، الزرقا (19).
([15]) مقاييس اللغة، ابن فارس (1\145).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس عشر – العدد الثاني – البحث الأول (ص:1 - 22)
15 – شباط – 2023م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أن يكون الإنسان اسما لجنس الناس جميعاً [16]. وقيل: "الإنس: البشر، والواحد منهم، بالتحريك، والجمع أناسي، وإنساناً. وقال الله تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾[17]، فيجوز في اللغة أن الإنسان اسماً لجنس الناس جميعاً [18] .

معنى الإنسان اصطلاحاً: من تعريفات الإنسان في الاصطلاح: أنه " الحيوان الناطق"[19]، وقيل: "أن الإنسان في المنظور الإسلامي هو قمة الكائنات التي تعيش على هذه الأرض، وأفضلها لما فيه من صفات ومميزات"[20].

المطلب الثاني: تعريف حقوق الإنسان باعتباره علماً في الشريعة الإسلامية وفي القانون الوضعي.

حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.

إن الشريعة الإسلامية لها السبق في تقرير الحقوق التي تكفل الحياة الكريمة للإنسان؛ وذلك لمكانته الكريمة التي وضعها له الله تعالى حيث فضله على سائر مخلوقاته، وجعله خليفة له في الأرض، قال تعالى: ﭐ لخ لم لى لي [البقرة:30].

فالله تعالى كرم بني البشر لذواتهم، بصرف النظر عن أصله وفصله ودينه وعقيدته، وغيرها من الأمور التي قد يتفاضل فيها البشر، قال تعالى: ﭐ بن بى بي تر [الحجرات:13].

فمفهوم حقوق الإنسان واضح ومحدد في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وإن كان تعريفه باعتباره علماً، لم يرد في كتب الفقهاء قديماً إلا بلفظ الحق والحقوق [21]، لذلك تصدى لبيان مفهومها وتعريفها كعلماً معيناً بعض المعاصرون، ومن تعريفاتهم:

أن **حقوق الإنسان**: " هي منح إلهيه من الله الخالق البارئ للإنسان بمقتضى فطرته التي فطره الله عليها ليكون خليفة منه في الأرض، ويمارس جميع ما وهبه الله له في الحياة الدنيا، وينعم بجميع المصالح التي تعود عليه بالنفع والخير، وتدفع عنه السوء والشر، فهي حقوق شخصية للإنسان، وهي مطلب مصون ومقدس للناس جميعاً على مستوى الأفراد والجماعات"[22].

حقوق الإنسان في القانون الدولي: إن مفهوم حقوق الإنسان في القانون الدولي، مستحدث لا منهج له، فالإنسان في تلك المجتمعات منذ العصور القديمة وهو يتعرض للذل والإهانة وسلب الحقوق، والعنصرية المقيتة، ونتيجة لتلك الويلات التي يلاقيها الإنسان في مجتمعاتها، جاءت المناداة بحقوق الإنسان، وبناءً على اختلاف المجتمعات والثقافات لدى المطالبين بمراعاة حقوق الإنسان تعددت التعاريف والمفاهيم [23] ، ولعلي اقتصر هنا

([16]) تهذيب اللغة، الأزهري (15\356)؛ لسان العرب، ابن منظور (13\69).
([17]) الجوهري، الصحاح (3\904).
([18]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (13\69).
([19]) الجرجاني، التعريفات (38).
([20]) حقوق الإنسان، الغامدي (20).

([21]) ينظر: الحق والذمة وتأثير الموت فيهما، الخفيف (36)؛ حقوق الإنسان في الشريعة والقانون الغربي، فتحي عثمان (29)؛ مفهوم ومميزات حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والنظام السياسي الوضعي، كيتا عثمان، وآخرون (31).
([22]) حقوق الإنسان في الإسلام، الزحيلي (101).
([23]) ينظر: المبادئ القضائية لحماية حقوق الإنسان، فتحي، وآخرون (23).

على ذكر تعريف هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وذلك لكون تعريفها هو أقرب التعريفات التي تُمثل في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وجاء التعريف كما يلي:

أن حقوق الإنسان" هي "ضمانات قانونية عالمية لحماية الافراد والجماعات من اجراءات الحكومات التي تمس الحريات الاساسية والكرامة الانسانية، ويلزم قانون حقوق الانسان الحكومات ببعض الاشياء ويمنعها من القيام بأشياء اخرى"[24].

أي ان رؤية المنظمة الدولية لحقوق الانسان يقوم أساسها على أنها حقوق أصيلة في طبيعة الانسان فبدونها لا تتحقق الحياة الكريمة للإنسان [25].

المبحث الثاني: إسهامات المملكة العربية السعودية في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

قامت المملكة بكثير من الإسهامات الدولية التي تؤكد دائماً جهودها وعملها الفعال في مجال حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وهذه الإسهامات التي تقدمها لا ترتبط بلون أو دين أو عرق، ولم تنحصر بزمن ووقت معين، بل هي ممتدة مُنذ تأسيس المملكة على يد الملك عبد العزيز-رحمه الله-إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله-؛ وذلك انطلاقًا من إيمانها ورؤيتها كعضو فاعل في المجتمع الدولي، وتقوم المملكة بالمساهمة عبر العديد من المؤسسات الحكومية والدولية، وفي هذا المبحث سأتناول عرض بعض هذه المؤسسات، لعلي أتمكن من خلال ذلك إعطاء تصوراً بسيط عن دور مملكة الإنسانية في المساهمة في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي، ولقد جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب:-

المطلب الأول: مبادرات الصندوق السعودي للتنمية. حظيت قضية المساعدات الإنمائية باهتمام كبير من دول العالم منذ أكثر من ثلاثة عقود، بوصفها تمثل مصدراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونها تمثل شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول يسهم في تعزيز العلاقات بين الدول المانحة والدول المتلقية لتلك المساعدات، وتعد المملكة إحدى الدول الرئيسية التي تقدم المساعدات الائتمانية الميسرة للدول النامية، إدراكاً منها بحاجة تلك الدول وأهمية التعاون والتضامن بين أعضاء المجتمع الدولي؛ لذلك قامت بإنشاء الصندوق السعودي للتنمية.

أولاً: التعريف بالصندوق السعودي التنمية وتاريخ تأسيه:

يعد الصندوق السعودي للتنمية القناة الرئيسة لمساعدات المملكة الإنمائية، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدول النامية والفقيرة، ورفع المستوى المعيشي لشعوبها عن طريق منح القروض لتلك الدول [26].

([24]) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2002) حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، سلسلة التدريب المهني الأمم المتحدة نيويورك وجنيف (21).

([25]) ينظر: أركان حقوق الإنسان، صبحي(34).

([26]) ينظر: الصفحة الرئيسية: صندوق السعودي للتنمية، تم الاسترجاع من:
https://www.sfd.gov.sa/web/guest/what-is-sfd .

وتأسس الصندوق السعودي للتنمية بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 الصادر في 1394/8/14هـ الموافق 1997/9/1م، برأس مال قدره عشر ملايين ريال سعودي مقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية، وتضاعف على ثلاث مراحل ليصبح واحدًا وثلاثين مليار ريال سعودي.

ثانياً: مميزات صندوق التنمية السعودي [27]:

تميز صندوق التنمية السعودي بمميزات عدة منها:

1. ارتفاع نسبة القروض الممنوحة للدولة النامية.
2. القروض الممنوحة غير مشروطة، وبدون فوائد.
3. يتميز الصندوق بكونه يقبل طلب القرض عند توفر الحد الأدنى من المعلومات والمستندات، على أن تتم مراجعته من قبل الهيئات المختصة داخل إدارة الصندوق.
4. تركيز القروض على قطاع البنية الأساسية كالصحة والتعليم ومياه الشرب والإسكان والطرق والزراعة وذلك لأهمية تلك القطاعات في رفع مستوى معيشة البلدان النامية، ولتعلقها بأبسط الحقوق الإنسانية.
5. إضافة إلى كل ما سبق، فصندوق التنمية يقدم الاستشارات اللازمة للاستفادة من القروض.

ثانياً: نشاط صندوق التنمية:

"منذ بدأ الصندوق نشاطه وحتى الآن أسهم في تمويل 582 مشروعًا و27 برنامجًا تنمويًا في 82 دولة نامية تتوزع ما بين قارتي أفريقيا وآسيا ومناطق أخرى بمبلغ إجمالي تجاوز 51 مليار ريال، خصص الصندوق منها حوالي 27 مليار من إجمالي مساعداته لتمويل 359 مشروعًا وبرنامجًا إنمائيًا في 45 دولة أفريقية وأكثر من 23 مليار ريال لتمويل 232 مشروعًا وبرنامجًا تنمويًا في 29 دولة في آسيا، و18 مشروعًا في مناطق أخرى من العالم بأكثر من مليار ريال"[28].

ويتنوع نشاط صندوق التنمية السعودي، بين تقديم القروض لمساعدة الدول النامية لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتنفيذ المنح المقدمة من حكومة خادم الحرمين الشريفين لدعم الدول الفقيرة لمواجهة الظروف الطبيعية الطارئة.

([27]) ينظر: المرجع السابق؛ المنصة الوطنية الموحدة، مملكة الإنسانية، المملكة العربية السعودية، تم لاسترجاع من: https://www.my.gov.sa/wps/porta ؛ صحيفة العربية، أبرز مميزات صندوق التنمية بالسعودية، تم الاسترجاع من: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy ؛ دور المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية الدولية، النقلي (372-374)؛ المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون، الهيتي (33).

([28]) الصفحة الرئيسية للصندوق السعودي للتنمية، تم الاسترجاع من: https://www.sfd.gov.sa/web/guest/what-is-

دعم الدول الفقيرة لمواجهة الظروف الطبيعية الطارئة.

تظل المملكة العربية السعودية دوماً أول الدول الواصلة لمواقع الكوارث في جميع أنحاء العالم عربياً وإسلامياً ودولياً؛ لمواجهة هذه الأزمات، ومن أجل تخفيف آلام المتضررين بصورة فعلية في أرجاء العالم كافة، دون تمييز عرقي أو مذهبي [29] ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. **المساعدات المقدمة لمتضرري الجفاف في أفريقيا:**

فقد كفل صندوق التنمية السعودي حفر الآبار في دول الساحل الأفريقي لمواجهة الجفاف، وقد نفذ البرنامج على خمس مراحل بأكثر من 330 مليون دولار أسهمت في حفر أكثر من 6300 بئر في 12 دولة أفريقية ليوفر مياه الشرب لأكثر من 3 ملايين مواطن أفريقي يعانون من الجفاف وقلة المياه [30].

2. **المساعدات المقدمة لدولة الصين:**

وهنا نرى أن المملكة امتدت أياديها البيضاء حتى للدول الكبرى، كما حدث في الصين إبان الزلزال، المدمر الذي راح ضحيته عشرات الآلاف، فيما تم تشريد المئات، حيث سارعت المملكة إلى مد جسر إغاثي وتقديم تبرع مالي تجاوز 100 مليون دولار، ما جعلها أكبر الدول مساعدة للصين في هذه الكارثة [31].

مساعدة الدول النامية لتحسين مستوى معيشة شعوبها.

تبذل كل ما في وسعها دعما للشعوب الفقيرة، وحرصا منها على محاربة الفقر، ونجدة كل محتاج، وهي تفعل ذلك من منطلق قيم دينية واجتماعية عدة، تدعو إلى التكافل بين الأفراد والشعوب، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

1. **المساعدات المقدمة لدولة أوغندا:**

دعمت المملكة العربية السعودية دولة أوغندا بقرض قيمته 49 مليون دولار؛ لتمويل مشروع تطوير وتنويع منتجاتها الزراعية، وكان ذلك الشروع يتوقع منه زيادة دخل أوغندا بمقدار 13 مليون دولار سنوياً، مع تحقيق الاكتفاء الذاتي لها من اللحوم والألبان [32].

2. **المساعدات المقدمة لدولة مصر:**

قدمت المملكة العربية السعودي لجمهورية مصر العربية مساعدة بمبلغ 100 مليون دولار لمصر لإعادة بناء قناة السويس بعد حرب أكتوبر من سنة 1931م[33] .

([29]) ينظر: دور المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية الدولية، عاطف حسن (ص370)؛ دور المملكة العربية السعودية في تنمية اقتصاديات البلدان الإفريقية، محمد جعفر(ص58).

([30]) ينظر: المراجع السابقة.

([31]) ينظر: الصندوق السعودي للتنمية (19 سبتمبر 2017) عكاظ، الرياض، تم الاسترجاع من:
https://www.okaz.com.sa/economy/na/1573267

([32]) ينظر: دور المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية، النقلي (ص388).

([33]) ينظر: المرجع السابق (ص365).

المطلب الثاني: مركز الملك سلمان للإغاثة.

أولاً: التعريف بمركز الملك سلمان للإغاثة:

تأسس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية انطلاقًا من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي توجب إغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج، والمحافظة على حياة الإنسان وكرامته وصحته وامتداداً للدور الإنساني للمملكة العربية السعودية ورسالتها العالمية في هذا المجال، ويتخصص المركز بالإغاثة والأعمال الإنسانية ويسعى ليكون مركزًا دولياً رائدًا لإغاثة المجتمعات التي تعاني من الكوارث بهدف مساعدتها ورفع معاناتها لتعيش حياة كريمة برأسمال يبلغ مليار ريال [34].

ثانياً: نشاط مركز الملك سلمان للإغاثة.

ومنذ بدأ المركز نشاطه وحتى 31 من شهر –أكتوبر-2020م ساهم في إنجاز 1403 مشروعًا في مختلف القطاعات منها الأمن الغذائي والصحة والتعليم والمياه والإصحاح البيئي والخدمات اللوجستية وغيرها بتكلفة إجمالية بلغت4,797,910,053 مليار ريال سعودي، لـ 54 دولة مستفيدة [35].

ومن أبرز برامج مركز الملك سلمان للإغاثة [36]:

1. **مشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين**

يتبنى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تنفيذ مشروع إعادة تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين في النزاع المسلح باليمن، وهو مشروع سعودي إنساني نوعي، انطلق من محافظة مأرب في سبتمبر 2017م، ويركز على تأهيل الأطفال المجندين والمتأثرين في النزاع المسلح وإعادتهم إلى حياتهم الطبيعية وتقديم الدعم الاجتماعي لهم.

2. **برنامج الأطراف الصناعية**

استشعارًا للمسؤولية وأهمية إجراء التدخل الإنساني لدعم المصابين بحالات البتر، بادر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية إلى دعم وتمويل مراكز الأطراف الصناعية، والتي تقدم خدماتها بالمجان للمصابين من عمليات البتر.

3. **خدمة اللاجئين:**

تعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول استقبالاً للزائرين (اللاجئين داخل المملكة) وتتيح لهم فرصة العلاج والتعليم مجاناً، وتحرص على اندماجهم في المجتمع وذلك من خلال وجودهم في جميع مناطق المملكة، وإتاحة فرص العمل والتعليم في المدارس العامة، والجدير بالذكر أن نسبة اللاجئين داخل المملكة العربية السعودية وصلت إلى 5.5% من إجمالي عدد السكان السعوديين

وأيضاً مما يؤكد دور المملكة الفعال في خدمة اللاجئين أنه احتلت المركز الرابع عالمًياً بين الدول المانحة لتصدرها دول العالم باستضافتها لـ3 ملايين لاجئ، فيما بلغت قيمة المساعدات التي تقدمها للاجئين 139 مليار

([34]) ينظر: الصفحة الرئيسة لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تم الاسترجاع من: https://www.ksrelief.org/
([35]) ينظر: الصفحة الرئيسة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تم الاسترجاع من:
https://www.ksrelief.org/Programs/ProgramsList
([36]) ينظر: المرجع السابق.

دولار خلال 4 عقود، كما تتلقى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين منذ فترة طويلة مساهمة سنوية في ميزانيتها من المملكة العربية السعودية [37].

ومن الأمثلة على خدمة المملكة للاجئين عالمياً، ما يلي:

- قدمت للاجئين السوريين في الدول المحيطة أكثر من 800 مليون دولار.
- تتصدر المملكة قائمة الدول المستقبلة للاجئي اليمن بإيوائها ما يقارب 58% من عدد اللاجئين اليمنيين حول العالم.
- ساهمت المملكة في إعانة ثلاثة ملايين لاجئ على الحدود الأفغانية الباكستانية من العجزة والنساء والأطفال.
- اغنت المملكة بأحوال اللاجئين في البود برسك وباكستان من خلال تقديم الدعم المالي والعيني لهما من أجل الوفاء، ولو بالحد الأدنى، من متطلبات حقوقهم الإنسانية.
- ساهمت المملكة في إعانة ثلاثة ملايين لاجئ على الحدود الأفغانية الباكستانية من العجزة والنساء والأطفال.
- اغنت المملكة بأحوال اللاجئين في البود برسك وباكستان من خلال تقديم الدعم المالي والعيني لهما من أجل الوفاء، ولو بالحد الأدنى، من متطلبات حقوقهم الإنسانية.
-

4. المساهمة في مساعدة متضرري الكوارث:

دائماً ما يواصل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية توزيع المساعدات الإنسانية المتنوعة على المتضررين، ومن ذلك المساعدات المقدمة لجمهورية السودان الشقيقة، بعد السيول والفيضانات التي أصابتها، وذلك ضمن الجسر الجوي الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله-حيث تم توزيع 1.038 سلة غذائية و250 كرتون تمر و1,500 غطاء بلاستيكي و300 بطانية استفاد منها 14,028 فردًا، كما تم توزيع 10 مضخات رش مبيدات لوزارة الصحة بولاية البحر الأحمر [38].

المطلب الثالث: مبادرات المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

أولاً: التعريف بالتنمية المستدامة العالمية:

التنمية المستدامة: تعرف بأنها دعوة عالمية أطلقها أعضاء الأمم المتحدة في عام 2015م، بهدف القضاء على الفقر والجوع، وحماية البيئة والمحافظة عليها، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار، وتحسين نوعية الحياة، ومستويات المعيشة بحلول عام 2030م [39]، وللمملكة جهود مستمرة داعمة لجميع الأهداف التي أطلقتها الأمم المتحدة؛ وذلك نابع من شعورها بالمسؤولية الأخلاقية والإنسانية، ومنها على سبيل المثال:

([37]) ينظر: الصفحة الرئيسية، لهيئة حقوق الإنسان، المملكة العربية السعودية تم الاسترجاع من: https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/HumanRightsInSaudi/Pages/HumanRightsInSaudi.aspx

([38]) ينظر: مركز الملك سلمان للإغاثة، إغاثة جمهورية السودان الثلاثاء (06/10/2020) واس، وكالة الأنباء السعودية، تم الاسترجاع من: https://www.spa.gov.sa/2141800

([39]) ينظر: الصفحة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج، تم الاسترجاع من: https://www.arabstates.undp.org/.

مبادرات المملكة العربية السعودية للقضاء على الفقر [40] :

1. مشاريع العون والإغاثة والمساعدات الخارجية المقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
2. تقديم الدعم للمؤسسات والمنظمات الدولية مثل: (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
4. صندوق الأمم المتحدة للطفولة.

مبادرات المملكة العربية السعودية للقضاء على الجوع [41] :

تعتبر المملكة العربية السعودية من كبرى الدول المساهمة على مستوى العالم في برامج مكافحة الجوع. حيث تعمل على تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي والعالمي، ومن إسهاماتها في هذا المجال:

1. تنفيذ أكثر من 300 مشروع في قطاع الأمن الغذائي لإطعام ملايين الأشخاص في الدول الفقيرة عن طريق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
2. المساهمة التاريخية في برنامج الأغذية العالمي بمبلغ 500 مليون دولار عام 2008.
3. مبادرة وزارة البيئة والمياه والزراعة للقضاء على سوسة النخيل الحمراء ومكافحتها في دول العالم.

وما ذكرته سابقاً: ما هو إلى غيض من فيض من جهود المملكة العربية السعودية في دعم حقوق الإنسان على المستوى الدولي في شتى المجالات؛ وذلك من منطلق إنساني ديني، ولقد تنامى دور المملكة واتسع نطاقه مع تنامي قدراتها وامكاناتها إذ أصبحت في المراتب الأولى عالمياً من حيث نسبة ما تقدمه من عون إلى إجمالي ناتجها القومي خلال العقود الثلاثة الماضية متجاوزة النسبة التي حددتها الأمم المتحدة لتقديم العون للدول المحتاجة له، وهي 0.7 % من الناتج القومي الإجمالي، ولا يمكن أن يأتي بعد ذلك من ينكر هذه الإسهامات الضخمة للملكة في مجال حقوق لإنسان، فلغة الأرقام لا تكذب [42] .

المبحث الثالث: إسهامات المملكة العربية السعودية في المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان.

تعد قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا المستجدة، التي لاقت اهتماماً عالمياً ومحلياً، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية؛ فظهرت الحاجة للسلم العالمي، وضرورة إنشاء معاهدات واتفاقات دولية، تكفل حفظ هذه الحقوق من الانتهاكات، والسعي لتحقيق الأمن للمجتمع الإنساني، ولكون مراعاة حقوق الإنسان، والمساهمة فيها من أولويات المملكة العربية السعودية دكان له الدور الفعال في تأكيدها والانضمام إليها، وهذا ما سأتناوله في هذا المبحث خلال المطالب التالية:

([40]) ينظر: المنصة الوطنية الموحدة، التنمية المستدامة، نظرة عامة، المملكة العربية السعودية، تم لاسترجاع من: https://www.my.gov.sa/wps/porta.

([41]) ينظر: المنصة الوطنية الموحدة، التنمية المستدامة، نظرة عامة، المملكة العربية السعودية، تم لاسترجاع من: https://www.my.gov.sa/wps/porta.

([42]) ينظر: صحيفة العربية (20 سبتمبر ,2017) كيف *مولت السعودية مشاريع في 82 دولة بـ 51 مليار ريال*؟، تم الاسترجاع من: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2017/09/20

المطلب الأول: مفهوم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي هذا المطلب، سأقتصر على بيان المقصود بالمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في القانون الدولي.

مفهوم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

أولاً: المقصود من المعاهدات الدولية: هي "كل أتفاق دولي يبرم كتابة بين الدول ويجري عليه القانون الدولي، سواء كان محرراً في وثيقة فريدة أو وثيقتين أو عدة وثائق مرتبطة فيما بينها وكيفما كان الاسم الخاص المطلق عليها"[43].

ومنطلقاً من هذه التعاريف تظهر الأهمية الكبرى التي تحققها المعاهدات الدولية في تنظيمها للشؤون الدولية، فأهميتها للمجتمع الدولي مثل أهمية التشريعات في النظام الداخلي الذي ينظم العلاقات بين الأفراد داخل الدولة الواحدة، فهذه المعاهدات تنظم مختلف العلاقات بين الدولة كشخص قانوني معنوي، وبين الأفراد، والتي ينظمها القانون العام [44].

ثانياً: المقصود بالمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان: هي سلسلة المعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك والوثائق المعتمدة من قبل هيئة الأمم المتحدة التي تتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وتُعنى بحماية حقوق الإنسان عمومًا [45].

ويمكن تصنيف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى فئتين: الإعلانات، التي اعتمدتها هيئات مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي ليست ملزمة قانوناً على الرغم من أنها قد تكون كذلك من الناحية السياسية، اما الاتفاقيات، فهي الصكوك الملزمة قانونا والمبرمة في إطار القانون الدولي.

المطلب الثاني: الإعلان العالمي لمعاهدات حقوق الإنسان ومسبباته، وأهم المنظمات الداعمة له.

إن من الضرورة بمكان أن يكون لكل سبب ونتيجة مسبب، وفي هذا المطلب سأتناول أولاً: تاريخ الإعلان الدولي لمعاهدات حقوق الإنسان، ومن ثمَّ سأتطرق لذكر أبرز مسبباته.

أولاً: الإعلان العالمي لمعاهدات حقوق الإنسان ومسبباته:

في ديسمبر من عام 1984م، تم الإعلان عن عقد وثيقة تاريخية هامة في تاريخ البشرية، تضمنت التزامات [46] تتقيد الدول باحترامها والتصرف بطرق معينة أو الامتناع عن أفعال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد أو الجماعات، وقد صاغها ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، ووصف أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد،

([43]) القانون الدولي العام، القادري (31).
([44]) ينظر، المرجع السابق (46).
([45]) ينظر، أمم المتحدة. الصفحة الرئيسية. حقوق الإنسان، تم الاسترجاع من: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-rights/ ؛ الأمم المتحدة. (2011). الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات الأمم المتحدة، نيويوك؛ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. الصفحة الرئيسة، المملكة العربية السعودية: الرياض، تم الاسترجاع من: https://nshr.org.sa/?page_id=170
([46]) يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً، وترجمت تلك الحقوق إلى 501 لغة من لغات العالم [47]، وكان صدور هذا الإعلان مبني على جملة من المسببات، منها:

1. **الثورات الداخلية [48]:**

لقد قاسوا الشعوب الأجنبية ويلات الاضطهاد، فاندلعت مجموعة من الثورات نتيجة لظلم اجتماعي فادح، ومن ذلك فرض الضرائب على أراضي الإقطاعيين، وكان وضع الدولة في مجاعة وقحط.

2. **الحروب العالمية المدمرة:**

اشتعلت في المجتمعات الغربية جملة من الحروب المتفرقة، أدت لهلاك الكثير من البشر، إضافة إلى اختلال الموازين بشتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكانت النقطة الفارقة في تلك الحروب، هي الحرب العالمية الثانية التي أودت بحياة حوالي 50 مليون نسَمة، وشهدت فترة ما بعد الحرب حركات ناشئة عن مجموعات محددة تعاني نقصًا في حقوقهم. تصدرت هذه الحركات النشاط الاجتماعي والخطاب السياسي في العديد من البلدان، ما وضع حقوق الإنسان على رأس جدول الأعمال العالمي [49].

ثالثاً: أبرز المنظمات والهيئات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان.

الهيئات المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان هي لجان مكونة من خبراء مستقلين لرصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان الدولية [50]، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: منظمة الأمم المتحدة:

منظمة الأمم المتحدة نشأة بعد الحرب العالمية الثانية، وتعالج منضمة الأمم المتحدة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المحافل الرئيسة، ولها أربعة مقاصد أساسية: حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، ومساعدة الأمم على العمل معاً، لتحسين حياة الفقراء، وتطوير العلاقات بين الأمم، والتشجيع على احترام حقوق الآخرين وحريتهم، وتتكون هذه المنظمة من 193 دوله، من ضمنها المملكة العربية السعودية [51].

ثانياً: مجلس الأمن:

"في بعض الأحيان، يتعامل مجلس الأمن مع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تقع غالبا في مناطق النزاعات، ويعطي ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن صلاحيات التحقيق في المسائل وإرسال بعثات وتعيين مبعوثين خاصين والطلب إلى الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة. ولمجلس الأمن صلاحيات اصدار توجيهات بوقف إطلاق النار وإرسال مراقبين عسكريين أو قوة لحفظ السلام. فإذا لم تفد هذه الإجراءات، فللمجلس استخدام تدابير تنفيذ مثل العقوبات الاقتصادية وحظر الأسلحة والعقوبات المالية وفرض قيود على السفر وقطع العلاقات الدبلوماسية والحصار وربما يصل الأمر إلى العمل العسكري الجماعي"[52].

([47]) ينظر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (2006). المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف (7)؛ الأمم المتحدة. الصفحة الرئيسية. حقوق الإنسان، تم الاسترجاع من: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-right/ .

([48]) ينظر: حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام، الغزالي (11).

([49]) ينظر: الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، ما هي هيئات المعاهدات؟، تم الاسترجاع من: https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/Overview.aspx.

([50]) ينظر: المرجع السابق، حقوق الإنسان.

([51]) حقوق الإنسان في المنظمات الدولية، تم الاسترجاع من: https://www.esteri.it/mae/ar/politica_estera/temi_globali/d.

([52]) الأمم المتحدة. الصفحة الرئيسية. حقوق الإنسان، تم الاسترجاع من: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-rights/.

ثالثاً: منظمة العفو الدولي:

هي منظمة دولية غير حكومية، ويتمثل عملها بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتقوم بالتحقيق وكشف الحقائق حيثما تقع الانتهاكات، كما تقوم بالضغط على الحكومات والجماعات القوية الأخرى مثل الشركات [53].

المطلب الثالث: موقف المملكة العربية السعودية من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن موقف المملكة العربية السعودية تجاه حقوق الإنسان عموماً والمحافظة عليها، وتجنيبها من أن تكون عرضة للانتهاك، يمتد من تأسيس المملكة العربية السعودية على يد، الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود-رحمه الله-، وما ذكر سابقاً من نماذج لمساهمات المملكة العربية السعودية في حقوق الإنسان يؤكد ذلك، إضافة إلى ما نُص عليه في أكثر من مادة من مواد النظام الأساسي للحكم في السعودية، وعلى سبيل المثال[54]:

– أكدت المادة الثامنة عشرة أن الدولة تكفل حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضا عادلا.

– كما أكدت المادة العشرون أن الضرائب والرسوم لا تفرض إلا عند الحاجة، وعلى أساس من العدل، ولا يجوز فرضها، أو تعديلها، أو إلغاؤها، أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.

– بينما أكدت المادة السابعة والعشرون أن الدولة تكفل حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

أما عند الحديث عن موقف المملكة العربية السعودية تجاه الاتفاقات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لا بد وأن نذكر أولاً: أن موقف المملكة العربية السعودية تجاه هذه المعاهدات والاتفاقات منبثق من الموقف الإسلامي تجاهها؛ وذلك لكون النظام والدستور الذي تلتزم به المملكة العربية السعودية [55]، هو كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فبهديها تحدد طبيعة الدولة ومقاصدها ومسؤولياتها.

قال ابن عثيمين -رحمه الله-"وإن من دواعي السرور والغبطة أن كانت المادة الأول من النظام الأساسي للحكم في هذه المملكة-التي نسأل الله أن يحرسها بدينه، وأن يحرس دينه بها-كانت المادة الأولى أن دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله-عز وجل-وسنة نبيه ﷺ"[56].

وبناءً على ما سبق ذكره فقد كانت القاعدة الأولى لدى المملكة العربية السعودية في الحكم على هذه الاتفاقيات هي قبول ما فيها إن كان يحقق مصلحة نافعة ويدفع مفسدة وضرر، فجميع الحقوق التي لا تتعارض مع النصوص الشرعية مقبولة صح الأخذ بها، فليس شرطاً أن تكون تلك الحقوق والمصالح منصوص عليها شرعاً، بلا كل مالم يخالف مقصد الشارع، وروعيت فيه مصالح الناس فهو معتبر شرعاً، كما أنه يجب على المسلمين أن

([53]) ينظر: منظمة العفو الدولي، الصفحة الرئيسية، تم الاسترجاع من: https://www.amnesty.org/ar/who-we-are/

([54]) المبادئ العامة في النظام الأساسي للحكم. الصفحة الرئيسة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، الأنظمة السعودية (النظام الأساسي في الحكم)، تم الاسترجاع من: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fc ؛ لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الرياض: المملكة العربية السعودية، تم الاسترجاع من: https://nshr.org.sa/?article=article1137

([55]) وهذا منصوص في المادة الأولى من المبادئ العامة في النظام الأساسي للحكم. المرجع السابق.

([56]) مؤسسة الدعوة الخيرية، أهمية التمسك بالتقويم الهجري، محمد بن صالح بن عثيمين، تم الاسترجاع من:http://www.af.org.sa/node/2160.

تكون لهم قد السبق في تقرير هذه الحقوق والدفاع عنها، وأما إن كانت هذه الحقوق فيها ما يخالف نصوص الشريعة ويتعارض مع تحقيق مقاصدها، فإنه يجب التحفظ [57]، عليه وعدم قبوله [58].

وقد نصت المملكة العربية السعودية على رأيها واستنتاجاتها في شأن التوصيات المقدمة إليها من قبل المنظمات الدولية على النحو الآتي [59]:

"أن النظام الأساسي للحكم في المملكة مستمدٌ من الشريعة الإسلامية، حيث نصت المادة (7) منه على أن "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة"، كما نصت المادة (26) منه على أن "تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية"، وقبل استعراض رأيها بشأن التوصيات، توضح المملكة الآتي:

- أن تأييدها للتوصيات سواء كان تأييداً مطلقاً أو جزئياً، إنما يتم في إطار مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي تحمي حقوق الإنسان، وتجرم أي انتهاكٍ لها، وما تقضي به الأنظمة المعمول بها.
- أن عدم تأييدها لبعض التوصيات قد يكون سببه تعارض تلك التوصيات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، أو لأنها لا تعكس الوضع القائم، أو أنها تضمنت ما يخرجها عن مبادئ الاستعراض، أو لكونها تتضمن ادعاءات غير صحيحة".

وهذا الأمر كانت المملكة العربية السعودية دائماً ما تؤكد عليه في المؤتمرات والمنظمات الدولية، وتقوم المملكة بصفة دورية ومستمرة بدراسة المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ للنظر في مناسبة أو إمكان الانضمام إليها.

فنجد مثلاً أن المملكة العربية السعودية قد انضمت إلى اتفاقية منظمة العمل المتعلقة بسن الاستخدام، أما بالنسبة إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيتي منظمة العمل فلدى المملكة في شريعتها وأنظمتها ما يكفل تحقيق الهدف الذي تسعى إليه هذه الاتفاقيات، وتؤكد المملكة على أن مبدأ التحفظ على الاتفاقيات الدولية هو حق كفله القانون الدولي، وترى أن تحفظاتها التي أبدتها على المعاهدات التي وقعتها أو انضمت إليها لا تتعارض مع أهداف ومقاصد تلك المعاهدات [60].

وكل تلك التحفظات لا تنقص من دور المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان، فكل المعاهدات التي أوردتها المواثيق الدولية، وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 م، واتفاقيتا الحقوق المدنية والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية، الصادرتان سنة 1966 م، واللتان بدأ العمل بهما سنة 1976م، نرى أن

([57]) والمقصود بالتحفظ في المعاهدات: "إعلان من جانب واحد أيا كانت صيغته أو تسميته، يصدر عن الدولة عند توقيعها أو تصديقها أو قبلوها أو موافقتها أو انضمامها إلى معاهدة ما، وتهدف منه إلى استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لأحكام معينة في المعاهدة من حيث سريانها على هذه الدولة ". القانون الدولي العام، علوان (ص46) ، ومن التحفظات لدى المملكة العربية السعودية على سبيل المثال: زواج المسلمة من غير المسلم، وهذا مخالف للمادة السادسة عشر في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان. الأمم المتحدة الصفحة الرسمية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم الاسترجاع من https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

([58]) ينظر: مركز الدراسات الإسلامية، حقوق الإنسان (28).

([59]) الأمم المتحدة الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان(2014) الدورة الخامسة والعشرون، الاستعراض الدوري الشامل البند 6 من جدول الأعمال، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. المملكة العربية السعودية.

([60]) ينظر: الأمم المتحدة الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان(2014) الدورة الخامسة والعشرون، الاستعراض الدوري الشامل البند 6 من جدول الأعمال، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. المملكة العربية السعودية.

النظام الأساسي للحكم في المملكة، نص على أكثر مما نصت عليه تلك المواثيق من مبادئ، وذلك لميزة الشريعة الإسلامية، التي يُستمد منها النظام الأساسي للحكم في المملكة [61] .

المطلب الرابع: إسهامات المملكة العربية السعودية في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد باستمرار، في أكثر من مؤتمر واجتماع دوليين أنها ترحب بالآليات التي شكلتها الأمم المتحدة في هذا العدد، وفي مقدمتها لجنة حقوق الإنسان بجنيف، كما جددت المملكة باستمرار دعمها وتأييدها للهيئات المعنية بحقوق الإنسان، وما صدر عنها من صكوك دولية على مدار أكثر من خمسين عاماً [62].

كما أسهمت المملكة العربية السعودية في عدد من صناديق حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل صندوق ضحايا التعذيب، وصندوق منع التمييز العنصري، وصندوق حقوق الطفل، وغيرها من الهيئات [63].

ويتضح أيضاً دور المملكة الفعال في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي من خلال مواقفها من المواثيق والاتفاقات الدولية المعنية بهذا المجال، التي لم تنحصر في مشاركتها بكونها طرفاً فيها، بل تمثلت في الدعم والمساهمة من خلال مختلف المنظمات، وفيما يأتي إشارة إلى أهم هذه المواثيق التي انضمت إليها المملكة، وأصبحت طرفاً فيها، وساهمت في دعمها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر [64]:-

1. المعاهدات المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
2. المعاهدات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حقوق الطفل المتعلق ببيع وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية.
3. المعاهدات المتعلقة بحقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
4. المعاهدات منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
5. المعاهدات المتعلقة بحقوق العمال.

([61]) ينظر: حقوق الإنسان في الإسلام، المملكة العربية السعودية، التركي (98-99)..

([62]) ينظر: الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وحمايتها، تم الاسترجاع من: https://www.ohchr.org/ar/hrbodies/hrc/pages/home.aspx

([63]) ينظر: الصفحة الرئيسية، لهيئة حقوق الإنسان، التقرير التعاهدية، المملكة العربية السعودية، تم الاسترجاع من: https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/HumanRightsInSaudi/Pages/HumanRightsInSaudi.aspx

([64]) ينظر: المرجع السابق، وللاستزادة في بيان تلك المعاهدات يرجع لنفس المرجع.

المطلب الخامس: أثر إسهامات المملكة العربية السعودية في دعم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في علاقاتها الدولية.

كرست المملكة جهوداً متميزة بالعطاء والروح الإنسانية التي تقدر وتدرك قيمة الإنسان، دون ربط هذه المساهمات بمصلحة ما، كما أنها ساهمت في مختلف الجوانب التي كان لها الأثر في تنمية علاقاتها الدولية، لاسيما مساهماتها في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإن كان الباعث الأول لذلك التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية، إلا أنها أيضاً حققت أبعاداً مهمة في النواحي السياسية للدولة.

أولاً: المقصود بالعلاقات الدولية:

لقد تعددت تعريفات العلاقات الدولية في القانون الدولي، ولعل من أشملها: أن العلاقات الدولية هي "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة"[65].

ومفهوم العلاقات الدولية في النظام الأساسي للحكم للمملكة العربية السعودية مقيداً بكونها وفقاً للشريعة الإسلامية.

ثانياً: الأثر المترتب على إسهامات المملكة في دعم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في علاقاتها الدولية.

يترتب على إسهامات المملكة جملة من النقاط، ومن أبرزها:

- أن المساهمات لعبت دوراً مهماً من خلال تمثيلها لمبادئ الأصالة العربية والإسلامية السامية، في تفهم كثير من الدول لمشاكل الواقع العربي وقد ترجم ذلك وقوف كثير من القوى السياسية في العالم، إلى التصويت لدعم القضايا الإسلامية مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا إلى جانب الحق العربي [66].
- مساهمات المملكة العربية السعودية في المعاهدات الدولية، كان له دور في انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان للمرة الرابعة مما أكد أهمية دورها الريادي والمحوري في المنطقة وفي العالم، وساهم في تجسيد ثوابت المملكة وقيمها الإسلامي [67].
- مساهمات المملكة العربية السعودية لها أثر في تعزيز مكانتها كدولة مستقرة ومسالمة، وراعية للأعمال الإنسانية، وأيضاً دعم سلطة النظام في ظل حالة عدم الاستقرار على الصعيدين الداخلي والدولي [68].
- فيه رد على ما يتصدر الصحف الأجنبية بصورة منتظمة من كون السياسة في المملكة العربية سياسة قمعية لمجرد التزامها بالشريعة الإسلامية، فيأتي الرد المباشر من إسهامات المملكة العربية في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان [69].

الخاتمة:

وفي نهاية المطاف تأتي الخاتمة المشتملة على أبرز النتائج التي توصلت لها في هذا البحث، وهي كالتالي:

1. أن قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا المستجدة، التي لاقت اهتماماً عالمياً ومحلياً، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

([65]) العلاقات الدولية "دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات"، العقابي(28).

([66]) ينظر: دور المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية، النقلي (392).

([67]) هيئة حقوق الإنسان، المملكة العربية السعودية، تم الاسترجاع من: https://hrc.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news107.aspx

([68]) ينظر: مملكة الإنسانية قيم المملكة العربية السعودية وأنظمتها ومصالحها في مجال العمل الإنساني مكارثي، شيرين ،(9،17).

([69]) ينظر: ينظر: مملكة الإنسانية قيم المملكة العربية السعودية وأنظمتها ومصالحها في مجال العمل الإنساني مكارثي، شيرين ،(9،17).

2. قامت المملكة بكثير من الإسهامات التي تؤكد دائماً جهودها وعملها الفعال في مجال حماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وهذه الإسهامات التي تقدمها لا ترتبط بلون أو دين أو عرق، ولم تنحصر بزمن ووقت معين، ولا يترتب عليها أي أطماع سياسية، أو اقتصادية.

3. تعتبر المملكة العربية السعودية من كبرى الدول المساهمة على مستوى العالم في برامج مكافحة الجوع. حيث تعمل على تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي والعالمي.

4. مما يؤكد دور المملكة الفعال في خدمة اللاجئين أنه احتلت المركز الرابع عالمَياً بين الدول المانحة لتصدرها دول العالم.

5. القاعدة الأولى لدى المملكة العربية السعودية في الحكم على هذه الاتفاقيات والمعاهدات هي قبول ما فيها إن كان يحقق مصلحة نافعة ويدفع مفسدة، وأما إن كانت هذه الحقوق فيها ما يخالف نصوص الشريعة ويتعارض مع تحقيق مقاصدها، فإنه يجب التحفظ

6. أن مساهمات المملكة العربية السعودية في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كان له الأثر في علاقاتها الدولية، ومن ذلك: وقوف كثير من القوى السياسية في العالم، إلى التصويت لدعم القضايا الإسلامية، إضافة إلى تعزيز مكانتها كدولة مستقرة ومسالمة، وبيان دورها الريادي والمحوري في العالم، وساهم في تجسيد ثوابت المملكة وقيمها الإسلامي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيراً.

قائمة المصادر والمراجع:

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (1411هـ). إعلام الموقعين عن رب العالمين، ت: محمد عبد السلام، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سفران، فالح بن خريزان. (2009). المبادئ القضائية لحماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان، الخرطوم السودان.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1421هـ). المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أحمد بن زكريا. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.

أبو البقاء، أيوب بن موسى الكفوي. الكليات معجم في المصطلحات والفروق، ت: عدنان درويش -محمد المصري بيوت: مؤسسة الرسالة

الالباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، لبنان: المكتب الإسلامي.

الأمم المتحدة الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان(2014) الدورة الخامسة والعشرون، الاستعراض الدوري الشامل البند 6 من جدول الأعمال، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. المملكة العربية السعودية.

الأمم المتحدة. (2011). الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك.

التركي، عبد الله بن محسن (1419هـ) حقوق الإنسان في الإسلام، المملكة العربية السعودية: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (98-99). بتصرف.

الترمذي، محمد بن عيسى. (1395هـ). سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1407هـ). الصحاح، ت: أحمد عبد الغفور، بيروت: دار العلم للملايين.

الخفيف، علي. (1432هـ). الحق والذمة وتأثير الموت فيهما، القاهرة: دار الفكر العربي.
الدريني، محمد فتحي. (1404هـ). الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة.
الزبيدي، محمد بن محمد. تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
الزحيلي، محمد. (1418هـ). حقوق الإنسان في الإسلام، ط2، دمشق: دار الكلم الطيب.
الزحيلي، وهبه بن مصطفى. الفقه الإسلامي وأدلته، ط4، سوريا: دار الفكر.
الزرقا، مصطفى (1420هـ)، المدخل إلى نظرية الالتزام في الفقه الإسلامي، دمشق: دار القلم.
صبحي، محمصاني. (1979). أركان حقوق الإنسان، بيروت: دار العلم الملايين.
علوان، محمد يوسف(2007) القانون الدولي العام، دار وائل للطباعة والنشر.
الغامدي، عبد اللطيف بن سعيد. (1421هـ). حقوق الإنسان، المملكة العربية السعودية: اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
الغزالي، محمد. (2003). حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام، وإعلان الأمم المتحدة، مصر: دار النضهة.
فتحي، عثمان محمد. (1982). حقوق الإنسان في الشريعة والقانون الغربي، دار الشروق
القادري، عبد القادر. (1987). القانون الدولي العام، د ار توبقال.
القرطبي، محمد بن أحمد. (1384هـ). الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية.
القرطبي، محمد بن أحمد. (1384هـ). الجامع لأحكام القرآن، ط2، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية.
القونوي، قاسم بن عبد الله. (1424هـ). أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، ت: يحيى حسن، بيروت: دار الكتب.
كيتا، موسى عمر، وعثمان، علي منذو. مفهوم ومميزات حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية والنظام السياسي الوضعي.
لأزهري، محمد بن أحمد. (1422هـ). تهذيب اللغة، ت: محمد عوض، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
لنقلي، عاطف حسن. (1413هـ). دور المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية الدولية، المملكة العربية السعودية: وزارة الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية.
مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط القاهرة: دار الدعوة.
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (2006). المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف.
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (2002). حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، سلسلة التدريب المهني الأمم المتحدة نيويورك وجنيف.
النقلي، عاطف حسن دور المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية (ص388) بتصرف.
النقلي، عاطف حسن. (1413هـ). دور المملكة العربية السعودية في التنمية الاقتصادية الدولية، المملكة العربية السعودية: وزارة الخارجية معهد الدراسات الدبلوماسية
هني، محمد جعفر. (1426هـ). دور المملكة العربية السعودية في تنمية اقتصاديات البلدان الإفريقية، المجلة المحكمة المتخصصة في شؤون القارة الإفريقية، المنتدى الإسلامي، ع26.
الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون.
العقابي، علي عوده. (2010). العلاقات الدولية "دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات"، بغداد: الرواد.

مكارثي، شيرين الطرابلسي(2017) مملكة الإنسانية؟ قيم المملكة العربية السعودية وأنظمتها ومصالحها في مجال العمل الإنساني، ورقة عمل لفريق السياسات الإنسانية.
الأمم المتحدة الصفحة الرسمية، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم الاسترجاع من https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html.
الأمم المتحدة. الصفحة الرئيسية. حقوق الإنسان، تم الاسترجاع من: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-right/ .
الأمم المتحدة. حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، الصفحة الرئيسية. تم الاسترجاع من: https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/Overview.asp.
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الرياض: المملكة العربية السعودية، تم الاسترجاع من: https://nshr.org.sa/?article=article1137 .
صحيفة العربية، أبرز مميزات صندوق التنمية بالسعودية، تم الاسترجاع من: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy .
الصفحة الرئيسة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تم الاسترجاع من: https://www.ksrelief.org/Programs/ProgramsList.
الصفحة الرئيسة، منصة المملكة العربية السعودية: الرياض، تم الاسترجاع من: https://nshr.org.sa/?page_id=170 .
الصفحة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم الاسترجاع من: https://www.arabstates.undp.org/.
الصفحة الرئيسية: صندوق السعودي للتنمية، تم الاسترجاع من: https://www.sfd.gov.sa/web/guest/what-is-sfd .
الصفحة الرئيسية، لهيئة حقوق الإنسان، المملكة العربية السعودية تم الاسترجاع من: https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/HumanRightsnSaudi.aspx.
الصندوق السعودي للتنمية (19 سبتمبر 2017) عكاظ، الرياض، تم الاسترجاع من: https://www.okaz.com.sa/economy/na/1573267 .
المبادئ العامة في النظام الأساسي للحكم. الصفحة الرئيسة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، الأنظمة السعودية (النظام الأساسي في الحكم)، تم الاسترجاع من: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fc .
مركز الملك سلمان للإغاثة، إغاثة جمهورية السودان الثلاثاء (06/10/2020) واس، وكالة الأنباء السعودية، تم الاسترجاع من: https://www.spa.gov.sa/2141800.
المنصة الوطنية الموحدة، التنمية المستدامة، نظرة عامة، المملكة العربية السعودية، تم لاسترجاع من: https://www.my.gov.sa/wps/porta.
المنصة الوطنية الموحدة، مملكة الإنسانية، المملكة العربية السعودية، تم لاسترجاع من: https://www.my.gov.sa/wps/porta .
منظمة العفو الدولي، الصفحة الرئيسية، تم الاسترجاع من: https://www.amnesty.org/ar/who-we-/ .
مؤسسة الدعوة الخيرية، أهمية التمسك بالتقويم الهجري، محمد بن صالح بن عثيمين، تم الاسترجاع من: http://www.af.org.sa/node/2160.